المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 03-12-2007
الصفحـات : 21
العـــدد : 15073
المسلسل : 157

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين .. العساف يفتتح منتدى الرياض الاقتصادي

دراسة توصي بتحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى شركة مساهمة

حزام العتيبي
(الرياض)

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز افتتح وزير المالية الدكتور ابراهيم بن عبدالعزيز العساف مساء أمس فعاليات منتدى الرياض الاقتصادي الثالث تحت عنوان (نحو تنمية اقتصادية مستدامة) في قاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال حيث قام بالقاء كلمة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله وفي اولى الجلسات قدم المهندس أحمد بن سليمان الراجحي دراسة تحت عنوان (تطوير إدارة الفوائض المالية وأساليب توظيفها).

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 03-12-2007
الصفحـات : 21
العـــدد : 15073
المسلسل : 157

كشفت الدراسة انخفاض الدين العام من ٩٣,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠١م الى ٢٨٪ عام ٢٠٠٦م وافادت بان تقديرات البنك الدولي تشير الى انخفاض الى ٢١,٧٪ عام ٢٠٠٧م.

وورد في الدراسة بأنه يتوقع زيادة الاحتياطي الرسمي ١٠٠ مليار ريال ورفع رأسمال صندوق الاستثمارات العامة ٢٠ مليار ريال وصندوق التنمية الصناعي ١٣ مليارا وصندوق التنمية العقاري ٩ مليارات ريال وصندوق التسليف ٣ مليارات ريال.

واضافت ارتفع اجمالي موجودات مؤسسة النقد من ٢٢٤,٥ مليار ريال عام ٢٠٠١م الى ٩٣٧,٣ مليار ريال في مارس ٢٠٠٧م وكشفت الدراسة بأن استثمارات الاوراق المالية وودائع البنوك في الخارج زادت من ١٤٢,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٠م الى ٨٢٦ مليار ريال في يونيو ٢٠٠٧م

توصيات الدراسة

الدراسة اوصت بتحويل صندوق الاستثمارات العامة الى شركة مساهمة مستقلة مرجعيتها للمجلس الاقتصادي الاعلى واعتبار هذه الشركة ادارة استقرار مالي تستوعب الفوائض المفاجئة وتحول دون الانفاق غير المنتظم وتخفف من عجز الميزانية وتملك الدولة كامل رأسمال الشركة ويقودها مجلس ادارة من الخبراء من القطاع الخاص وعدد من المسؤولين في الدولة ويتم الصرف حتى الشركة بموافقة من مجلس الشورى بناء على توصية من المجلس الاقتصادي الاعلى كما اوصت الدراسة بتفرغ مؤسسة النقد لدورها كمصرف مركزي حيث لم ينص نظامها على اختصاصها في استثمار الفوائض.

واضافت الدراسة: ظهور العديد من المتغيرات الاقتصادية يوجب تفرغ ساما لدورها كمصرف مركزي.

ونشوء مصارف سعودية وغير سعودية عديدة وتنوع وتعدد المنتجات المصرفية وضخامة النظام المصرفي والحاجة الى جهاز متفرغ لحماية النظام المصرفي وتطوير الخدمات المصرفية.

ونشوء عدد من شركات التأمين.

ونشوء سوق مالية سعودية ضخمة.

رقابة وإدارة السيولة النقدية

> تفريغ مؤسسة النقد لدورها كمصرف مركزي

ومنع نقص السيولة أو الافراط بها. وتحويل موجودات ساما الاستثمارية (ماعدا استثمارات الاحتياطي الرسمي والتزامات النظام المصرفي) الى شركة الاستثمارات العامة تدريجياً وبموجب خطة عمل تحول دون الاضرار بهذه الاستثمارات.

تحديد منهج محدد وثابت لتكوين الفوائض المالية.

يضاف إلى أبواب الميزانية العامة للدولة باب يسمى "مخصص الاستثمارات العامة". يرحل لهذا الباب نسبة ١٠٪ من الايرادات المقدرة أو أي نسبة أعلى.

الفائض الناجم عن زيادة الايرادات الفعلية عن النفقات الفعلية وفقاً للحساب الختامي لتلك السنة.

عوائد خصخصة الشركات والمؤسسات والهيئات التي تمتلكها حالياً الدولة أو صندوق الاستثمارات العامة.

تحول المبالغ المتجمعة في هذا الباب إلى شركة الاستثمارات العامة تقوم شركة الاستثمارات العامة بتوظيف الفوائض المالية المحولة لها وفقاً لإستراتيجية الاستثمار المعتمدة لديها.

وضع توجهات أساسية لاستثمار الفوائض تشمل هذه التوجهات الأساسية الأطر العامة التالية لاستثمار الفوائض:

أهداف استثمار الفوائض المالية العامة: تمويل المشاريع العملاقة. تعميق المشاركة بين القطاعين العام والخاص عبر المشاريع المشتركة. تسهيل نقل التقنية المتطورة إلى المملكة. توليد مصادر للدخل لتمويل الميزانية العامة. التخفيف من الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنويع مصادر الإيرادات.

الوسائل المقترحة لاستثمار الفوائض المالية تملك الأصول في شركات قائمة. استحداث شركات جديدة. إقراض المشاريع العملاقة (عند تعثر الحصول على قروض مصرفية). شراء أوراق مالية.

وتشتمل فعاليات اليوم الاثنين على محور لرؤية تنمية الموارد البشرية في الجلسة الثانية التي يرأسها الدكتور عبدالله العثمان مدير جامعة الملك سعود ويقدم الدراسة فيها الدكتور عبدالله العبدالقادر، محور تكامل البنية التحتية مطلب أساس للتنمية المستدامة والتي رأس جلستها سمو الامير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز نائب وزير الشؤون البلدية والقروية وتدير جلستها النسائية الاميرة هند الفرحان ويقدم الدراسة فيها الدكتور عبدالله الفاذن، وتكون جلسة مساء اليوم الاثنين تحت عنوان البيئة العدلية ومتطلبات التنمية الاقتصادية وتهدف إلى تطوير بيئة التشريع والقضاء والمحاماة، لرفع كفاءة الأجهزة العدلية، وتوفير ما تحتاج إليه من دعم واستقرار، لكي تسهم في تحسين بيئة المنافسة الاقتصادية الشريفة، بما يدعم عناصر الجذب الاستثماري في المملكة. ويرأس الجلسة الشيخ عبدالمحسن العبيكان ويقدم الدراسة عبدالناصر السحيباني بينما تكون آخر جلسات المنتدى تحت عنوان رفع كفاءة الأجهزة الحكومية.. مطلب أساس للتنمية .